

القاعدة الثالثة

في التوحيد

وفيها الرد على الثنوية وتستدعي^(١) هذه المسألة سبق ذكر الوجدانية ومعنى الواحد.

[قال أصحابنا: الواحد^(٢) هو الشيء الذي لا يصح انقسامه، إذ^(٣) لا تقبل ذاته القسمة بوجه ولا تقبل الشركة بوجه، فالباري تعالى واحد في ذاته لا قسم له^(٤)، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وقد أقمنا الدلالة على انفراده بأفعاله، فلنقم الدلالة على انفراده^(٥) بذاته وصفاته.

وقالت الفلاسفة: واجب الوجود بذاته لا يجوز أن يكون أجزاء كمية ولا أجزاء حد قولاً، ولا أجزاء ذات فعلاً ووجوداً، وواجب الوجود لن يتصور إلا واحداً من كل وجه، أفلا يتصور^(٦) ولا يتحقق موجودان كل واحد منهما واجب بذاته، وعن هذا نفوا الصفات وإن أطلقوها عليه فبمعنى آخر كما سنذكره.

ووافقهم المعتزلة على ذلك، غير أنهم مختلفون في التفصيل، وسنفرد لإثبات الصفات مسألة ونذكر المذهبين فيها، وهذه المسألة مقصورة على استحالة وجود الإلهين^(٧)، يثبت لكل واحد منهما من خصائص الإلهية ما يثبت للثاني، ولست أعرف صاحب مقالة صار إلى^(٨) هذا المذهب؛ لأن الثنوية وإن صارت إلى إثبات قديمين لم تثبت لأحدهما ما ثبت للثاني من كل وجه، والفلاسفة وإن قضوا بكون

(١) ف ز غن؟.

(٢) ف س.

(٣) ب ف أي.

(٤) ب ز في ذاته.

(٥) ب س.

(٦) ف س.

(٧) ف الهين.

(٨) ب ف ز مثل.